بحث الشهر الاقتصادي

أسس فعّالية اقتصاد إفريقي آسيوي

بقلم الكاتب الجزائري مالك بن نبي
نقلها عن الفرنسية الطيب الشريف

— تتمة ما نشر في العدد الماضي —

لقدحاولنا أن نميز من ناحية «مفاهيمية» : (idéologique) الوضعين على محور : واشنطن — موسكو من جهة ، وعلى محور طنجة — جاكرتا من جهة أخرى ، في تعريفنا الوضع الأول بنفسية « القوة » وفي تعبيرنا عن الوضع الثاني في حدود « الكينونة » . ونحن نستطيع الآن أن نميزها بطبيعة مناهجها الاقتصادية . فالواضح أننا من الوجهة الاقتصادية ازاء محور الصناعة من ناحية ، ومحور الموارد الأولية من ناحية أخرى .

وكل برنامج للتصنيع في البلاد الأفريقاسيوية يعني وضع مشكلة الانتاج الزراعي من جهة ، ومشكلة : « تسويق » : (Commercialisation) المواد الأولية من جهةثانية .

ولقد لوحظ في بعض التحقيقات الصحفية الحديثة التي أجريت تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة ، أن مشكلة الجوع في العالم ، ناتجة بالأخص عن قصورات الانتاج الزراعي في البلاد الاستوائية ، وما تحت الاستوائية ، وهذا يعني على وجه الدقة : البلاد الافريقاسيوية .. كما لوحظ أن هذه القصورات ذات تأثير مدوّم على المشاكل القاعدية في هذه البلاد نفسها ، وعلى انطلاق اقتصادياتها وخصوصاً فيما يتعلق بتكامل الانسان الافريقاسيوي مع النشاط الاقتصادي كمستهلك وكمنتج .. وما من ريب في أن اطراد تكامله يحتم أن تمنحه قبل كل شيء قطعة الخبز ، قبل أن نسلمه المجرفة والمحفر !.. ومن هنا يتضح أن الاهتمام الملحوظ في بعض البوادر الحكومية الحديثة النازعة الى تخفيف حدة قصورات الانتاج الزراعي ، ناجمة عن عتاقة الطرائق من ناحية ، وعن طبيعة الملكية العقارية من ناحية أخرى ، فالمشكلتان مترابطتان إلى مدى بعيد . فالعتاقة في أفريقيا الشمالية مثلا ، تفسر الى حد بعيد بانشاء الضيعات الاستعمارية الكبيرة التي لا تترك للفلاح الأهلي أية إمكانية مادية لتحوير طرائقه . أما في مصر حيث توجد مع ذلك أشد الروابط العريقة بين الانسان والتربة ، فاننا نرى أن الفلاح لا يملك — حتى ثورة يولية سنة ١٩٥٢ — مزيداً من الإمكانيات المادية لتحوير طرائقه هو الآخر ، ومن ثم تستخرج دلالة الإصلاح الزراعي الممارس من طرف موجهي مصر الجدد .. ولقد تمثل مفعوله المباشر في تغيير الفلاح الذي انتقل من مجرد السوقة المرتبط بالتراب بصلة استرقاقه الوحيدة ، إلى طور العامل المرتبط بأرضه « بوعي اقتصادي » ، بوصفه منتجاً ومستهلكاً . ولقد تناول هذا التكامل المقياس الأول لانتعاش اقتصاد البلاد ، والخطوة الأولى الضرورية في طريق التصنيع . أما أهميته في النظام النفساني والأخلاقي فتزداد توطداً من جراء تلك النتائج نفسها في النظام الاقتصادي البحت .

إن انتزاع الخمسمائة ألف فدان (في مقابل تعويضات) من الملاك الكبار ، ومصادرة المائة والخمسة والسبعين ألف فدان التي كانت في حيازة الأسرة المالكة السابقة ، يكوّنان — مع ما صاحبهما من إجراء إصلاح زراعي حول « الأحلاس » (les serfs) الى « فلاحين » حقيقيين — عملية رسملة أعدت بقوة الأشياء لتحويل الرسمال العقاري إلى توسعات صناعية من شأنها أن تغير البنائيات الاقتصادية للبلاد . وتحدو مهمتها الصناعية .

إن البلاد الافريقاسيوية — مع بعض الفوارق المتقاربة — توجد في نفس هذا الطور من تطورها الاقتصادي ، التطور الذي اجتازته نهائياً البلاد الغربية بانخراطها في العهد الصناعي منذ قرن تقريباً . غير أن شروط هذا التطور قد تغيرت منذ قرن من الزمان تحت تأثير بعض العوامل النفسية والصياغية المعينة . اذ تحقق اقتصاد القرن التاسع عشر في الغرب على

الصعيد القومي . ولقد تخطّي هذا الصعيد في الشروط الراهنة أو هو مدعو لذلك على الأقل . فالاقتصاد يتطور أكثر فأكثر نحو الشكل « الأممي » : (Multinational) لأن « الكتل التجارية » (les pools) و « الوحدات المجمّعة » (les Combinats) ليست في حقيقتها الا السمات الجوهرية لهذا التطور نحو «اقتصاد القنادس» .. : économie de castors (١) الذي يجمع بين حاجات بلاد عدة ووسائلها . . وتأتي الصين لتمدنا مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمثل رائع في هذا المجال . وذلك في تناولهما معاً لدراسة مشروع مشترك ، ينحصر في تأسيس « مملكة فلاحية » مشتركة (un empire agricole) مبنية على القمح الروسي، والقطن الصيني في كل من المدرية الروسية بكازستان ، والمدرية الصينية بسن كيانج (٢) وهذه «المملكة» معدة لأن تكون قاعدة « لوحدة مجمعة » صناعية ، من شأنها أن تشكل وحدة اقتصادية هامة في العالم الشيوعي ..

والبلاد الأفريقاسيوية لها مصلحة مؤكدة عند شروعها في تصميم اقتصادياتها كي تحسب حساباً لهذا التطور ، إما لخلق اقتصاديات تكميلية «كالوحدة المجمعة» الصينية — الروسية التي تعرضنا لها الآن ، وإما لتمويل مشروع للصالح العام كما يمكن أن يكونه مشروع خزان أسوان مثلا ، لولم يكن معتبراً من وجهة نظر الاقتصاد المصري فحسب . والواقع أن هذا المشروع يهم المملكة العربية السعودية من وجهة النظر الزراعية ، لأن هذه البلاد لا تستطيع أن تشيد في إيالتها الصحراوية الخاصة وسائل الانتاج الزراعي التي هي في حاجة إليها .. وإتفاقاً ثلاثياً يعقد بين كل من العربية السعودية ، ومصر ، والسودان ، يمكنه أن يتيح — خارجاً عن مشروع الري المصري — الخصب لصالح البلدان الثلاثة ابتداء من « منخفض القطارة » الممتد غرباً من الاسكندرية نحو الأراضي الطرابلسية ..

ومهما يكن الأمر فان مثل هذا التصور لإنشاء اقتصاد اتحادي (فدرالي) قد صار يكتمل في العالم أكثر فأكثر . وهو الذي استوحى منه مؤسسو مشروع كولمبو برنامجهم سلفاً. وبالرغم من أن هذا المشروع قد اعتبر كملحق اقتصادي « لمذهب التطويق » (La doctrtne du containment) أو (تعويق الزحف الشيوعي) ، مستهدفاً التحسينات الزراعية ليس غير ، فانه — ولو في مظهره المتميز هذا — ليس بالمثال القليل الأهمية في التعاضد الاقتصادي الاقليمي ، حيث توسع في تمويله المكون من خمسة مليارات من الدولارات . بستين في المائة (٦٠ ٪) من طرف الدول الأعضاء وعدتها خمس عشرة ، وبأربعين في المائة (٤٠ —) من طرف البنك الدولي للانشاء والتعمير وهكذا تمدنا دعوى الاقتصاد الاتحادي (الفدرالي) بالأمثلة العملية في ترتيبين اثنين : الترتيب الخاص بالعالم الشيوعي كما هو الحال في « الوحدة المجمعة » الصينية — السوفياتية التي تعرضنا من قبل لها . والترتيب المتعلق بالعالم غير الشيوعي كما بينا ذلك في مشروع كولومبو .

يضاف إلى ذلك أن هذه الدعوى التي سلف أن وجدت في المثالين السابقين تبريرها العملي ، يمكن أن تجد أسسها النظرية من هنا فصاعداً في بعض الدراسات المعينة التي خصصت في هذه المدد الأخيرة لاقتصاديات البلاد المتخلفة اقتصادياً . ونخص بالذكر الدراسة المتناولة بفرنسا في هذا الإتجاه تحت إشراف « معهد علم الاقتصاد التطبيقي » لأنها تكون في هذا المجال نوعاً من الانجاز النهائي الذي درست فيه منهجياً عوامل اكتمال البلاد المتخلفة . ولقد ألحوا فيها بوجه خاص على تبيان ما « للتمسك بالإطار القومي الصرف » من مدى في تأخير هذا الاكتمال ، ضمن شتى الظواهر الأخرى العاملة على تعطيله .

إن النزعة القومية الاقتصادية قد تخطيت كما تخطيت النزعه القومية السياسية من جراء المعطيات العالمية الراهنة .. وإن الاقتصاد ليتطور نحو الاشتراكية في الداخل ، والتدويل في الخارج ، مع أن المشكلتين تحتفظان في نهاية الأمر باستقلالية

---

(١) هذا التعبير اصطلاح اقتصادي خاص بالمؤلف . اما القندس (le castor) فكثيراً ما يتخذ كتناب أوربا رمزاً على التكافل والتضامن في الحياة الاجتماعية ، لأنه يطبق في سلوكه المعيشي نوعاً من (الأشتراكية الحيوانية ! ..) ؛ ونذكر في هذا الصدد الفيلسوف الوجودي : (جان بول سارتر) الذي أهدى كتابه (الغثيان) إلى (القندس) ! . . ولعله أراد ان يبرز التناقض بين بطل (يومياته) : (أنتوان روكنتان) : Antoine) (Roquentin والقندس ، حينما ذيل الاهداء بهذه الكلمات الموحية للكاتب الفرنسي الساخر : (سيلين) (L.F. Céline) اقتباساً من كتابه : (الكنيسة) فقال عن بطل (الغثيان) متوجهاً بالحديث الى القندس : (انه طفل ليس له أهمية جماعية .. انه (فرد) وكفى ! ..) (المترجم)

(١) Les provinces de : KaYastan et sin Kiang

تامة بالنسبة إلى السياسة .. ومهما تكن الحلول التي يعتقدوجوب وضعها لتينك المشكلتين فان هذه الحلول ، لا تحتم بالضرورة أي موقف « قطعي » : (dogmatique) ، كما ذكر بذلك « نهرو » أمام « مجلس التعمير القومي » بالهند ، في البيان الذي حدد فيه مذهبه فيما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي في الهند نحو الاشتراكية ، في الوقت الذي رسم فيه ميزانية مشروع الخمس سنوات الأولى بالهند ، وما من ريب في أنه أراد بعد أوبته من سفره إلى بكين انتهاز الفرصة لتحديد تصوره حيث يقول : (« يجب أن لا يفهم من التطبيق الاشتراكي المعنى « القطعي » ، لأن هذا المعنى يتمثل (أضاف نهرو محدداً) في : أن تكون وسائل الانتاج ملكاً جماعياً ، وذلك بأن تساس من أجل رفاهية سائر المجتمع .. ») .

وإنه لا يمكن أن نميز بأفضل من هذه الدقة بين : « الاقتصادي » ، و « السياسي » ، مع المحافظة على حرية الاختيار .. إن البراهين « المفاهيمية » لا تستطيع شيئاً من أجل الصياغة الاجتماعية أو الصناعية ولا ضدها ، لأن الصياغة تتجلى بقيمتها الذاتية (الجوهرية) وبفعاليتها في الشروط المعينة .. : ففي فكرة نهرو مثلا لا تستند اشتراكية وسائل الانتاج على مبدإ « قطعي » ، بل على الضرورة المحددة بالشروط الخاصة بالوسط الهندي ، وعلى امكانياته الحالية . ويمكن للاقتصاد الهندي ، والاقتصاد الأفريقاسيوي في هذه الشروط أن يستوحيا بطريقة عامة في مجال التطبيق من المنهاج « الكولخوزي » بسبب فعاليته .. كما أنه لا يمكن إهمال أفكار العلامة الروسي : « تيرانس مالتسيف » في المجال النظري عن استغلال الأراضي القاحلة أو الشبيهة بالقاحلة ، وهي السمة التي تتطابق مع مساحات هامة في الرقعة الأفريقاسيوية ، ومع طبيعة تربة شمال أفريقيا بصورة خاصة .

والواقع أن قصورات الانتاج الزراعي ليست ناتجة في هذه المنطقة عن عتاقة الطرائق أو التنظيم الزراعي فحسب ، ولكن من جراء الشروط « الطبيعية » أحياناً ..

ولعل العلم لم يحط بعد بكل هذه الشروط لكي يحدو صلاحية التربات لما يناسبها من انواع الزراعة ، ولكن البلاد القاحلة — ومعظم البلاد الاسلامية تشملها هذه الحالة — لها مصلحة كبرى في تتبع اكتمال أفكار العلامة « تيرانس مالتسيف » على أية حال !..

ومهما يكن الأمر ، فان الطابع القسري لمشاكل الاقتصاد الأفريقاسيوي هذه ، لا يكف عن النماء مع ضغط « تزايد السكان » من ناحية ، وضرورات توظيف المال من ناحية أخرى ، لأن الانتقال إلى الطور الصناعي — الذي يجب أن ينجز متأنياً مع تطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج كما يوضح ذلك التوجيه الراهن في الهند — لا يمكن أن يتم من غير إتاحة « خانة لزيادة الانتاج » الزراعي عن الاستهلاك » : (une marge de surproduction) .

ولكننا نصطدم هنا بعقبة المشكلة الثانية في الاقتصاد الأفريقا سيوي ، الا وهي مشكلة المواد الأولية ، وكما هي الحال في المشكلة الأولى (أي المشكلة الزراعية) فأن المعطيات الاقتصادية البحتة تتطابق هنا مع المعطيات ذات الصبغة النفسية التي لا نرى داعياً للرجوع اليها ههنا . ويبقى علينا أن نواجه زيادة الانتاج الزراعي — التي تهيمن إلى حد بعيد على كل برامج التجهيز الصناعي — من زاوية اقتصادية صرفة — وهي تضع في هذه الزاوية مشكلة تسويق المواد الأولية . والبلاد الافريقاسيوية مزغمة في الشروط التي توجد فيها حالياً على تصدير المواد الخام التي لا تستطيع أن تحولها إلى مواد جاهزة مستغنية بذلك عن الخارج . ومنذ هذه اللحظة تتبدى مرحلة من مراحل تنافسها مع محور واشنطن — موسكو ، حيث توجد صناعات التحويل : إنه التنافس الاقتصادي الذي تمثل عواقبه — بطبيعة الحال — في كفتي الميزان التجاري لهذه البلاد . ونذكر في هذا الصدد بالخصوص العجز المالي الذي عانته هذه البلاد بعد تحريرها مباشرة ، العجز المتمثل في ستة عشر بالمائة (١٦٠ ٪) من دخلها الإجمالي ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سلف من هذا الفصل . وهنا نتلاقى بطبيعة الحال مع مشكلة « الوعي الاقتصادي » ، والكفاءة الصياغية ، أعني مشكلة توجيه الثقافة ، وتشكيل الأطر القيادية ..

ولكن بصرف النظر عن هذه المعطيات الداخلية التي يجب أن تضاف إليها عواقب تقلبات الثورة التحريرية الأكثر أو أقل ثورية ، فان العجز يتوقف أيضاً وإلى حد معين على شروط السوق الدولية . وفي مثل هذا الحد توضع أمامنا مشكلة تسويق المواد الأولية ، وهي توضع دفعة واحدة في حدود البورصات مع كل ما يمكن أن يتدخل في مثل هذه الحدود من اصطناعي ، وميكيافيلي ، ومزيف !.. وإنه لمن

المؤكد أن أسعار البورصة تبدأ انطلاقها من العلاقة : («مادة أولية ــ نقد») المحددة بسعر السوق ..

غير أن سعر السوق ليس محدداً في الحقيقة بالعناصر الاقتصادية التي يهيمن عليها قانون العرض والطلب فحسب ، إذ تحدده كذلك العناصر « الفوق ــ اقتصادية » التي تترجم عن الاعتبارات المالية ، والسياسية ، والستراتيجية ، أعني الارادة الخاصة لطرف معين ، هو : صاحب المال .. وفي نهاية هذا الحد ، وذلك بالنسبة إلى البترول مثلا ، نجد أن هذه العناصر الأخيرة هي التي تحدد وحدها سعر السوق من غير اعتبار لكلمة البلاد المنتجة للمواد الأولية . بينما توجد المسألة عملياً ، قريباً من هذا الحد على الدوام بالنسبة إلى السوق الدولية ، حيث تحدد العلاقة « مادة اولية ــ نقد » من جانب واحد : إن « التروست » (Le trust) هو الذي يحدد سعر السوق بأثمان تناسبه !..

وهكذا ترضح سوق المواد الأولية ، بدون تأثير متبادل من الطرف الآخر ، إلى السوق المالية ، وإلى ارادة رأس المال ..

وليس أكثر طبيعية من أن نرى الفلسفة التي تقود من زمن ليس بالبعيد ، الاستغلال الاستعماري ، تعبر عن نفسها في حدود هذه الارادة المرقمة بالدولارات والجنيهات الاسترلينية والتي تتوق اليوم بحكم مقتضيات النظام المالي والستراتيجي إلى المحافظة في البلاد المنتجة للمواد الأولية على منطقة هبوط تتلاءم مع « سير المعاملات » والتيارات السياسية في البلاد ذات الثروة الاقتصادية المرتفعة .

إن تسعيرة القطن المصري ، أو المطاط والتوابل الاندنوسية والأرز البيرماني ، محددة أولا وبالذات بعلاقاتها مع حتميات هذه التيارات . وفي مثل شروط السوق العالمية هذه ، توضع مشكلة تسويق المواد الأولية . وإن الضرر في الاقتصاد المنبني على القاعدة النقدية الراهنة ، يتأتى من كون العلاقة : « مادة أولية ــ نقد » محددة من طرف النقد الذي يتحكم في هذه العلاقة .

وعلى سبيل المثال فليس هناك أي مبرر قبلي لتقوم الحلفا الجزائرية (كما دةأولية) أقل بثلاثين أو أربعين مرة ، من سعر المنتوج المتمثل في « السليلوز » والورق المصنوعين في نجلة ا . إن هناك داعياً واحداً يقوم على العلاقة « حلفا ــ جنيه استرليني » ، المعدودة كلية في صالح الصناعي والعامل الانكليزيين . ومجمل القول أن (« الساعة ــ العمل ») للعامل الانكليزي ، تتكلف غالياً بالنسبة إلى العامل الجزائري : فالاول محابى بالنقد على الثاني الذي يمثل المادة الأولية !.. وهذه الشذوذات قد استرعت انتباه بعض راصدي اقتصاديات شمال أفريقيا المعينين ، الذين لاحظوا أن ثمن الطن المصدر من المادة الأولية ، هو في مراكش على سبيل المثال (في سنة ١٩٣٨) مساو لستمائة فرنك ، بينما طن الوارد (من الانتاج المصنوع (يتكلف بألفين وثلاثمائة فرنك . وبهذه الأرقام المعتبرة كمتوسط إجمالي ، تبدو الملاحظة ذات دلالة هامة .. ولكنها لا تترجم بدقة عن الحقيقة الاقتصادية في مستوى العامل المراكشي . ولكن في مستوى رجل الأعمال الأوربي الذي يستصدر المادة الأولية المراكشية . ففي مستوى العامل المراكشي (كما هي الحال في مستوى قالع الحلفا الجزائري) يجب أن يخفض ثمن الطن الصادر إلى الربع وحتى الى الثلث ليصيب كبد الحقيقة !.. (١)

ومهما يكن الأمر ، فان تخليص « المادة الأولية » من ارتهانها لبراثن النقد يجب أن يتمثل في تحريرها من العلاقة التي تجعلها مذعنة إلى شروط السوق الراهنة . ويبدو أن بعض البلاد الأفريقاسيوية المعينة ، قد أسست صفقاتها بالفعل على علاقة لا تحدد فيها قيمة المادة الأولية من جانب واحد . والواقع أن هذه الصفقات قد عقدت على قاعدة « المقايضة » « مادة أولية ــ مادة أولية » ، أو « مادة أولية ــ تجهيز » . فقد استبدلت « سيلان » على هذه القاعدة مطاطها ، مقابل الأرز الصيني ، واستبدلت مصر قطنها ، مقابل التجهيز الصناعي .. وبطريقة عامة فان مبادلات البلاد الأفريقا سيوية مع الشرق قد أسست على قاعدة من طبيعة أخرى ، يمكن أن يعبر عنها في مجملها بالعلاقة التالية : (مادة أولية ــ

(١) وذلك لان السلطات الاستعمارية تشتري طن الحلفا من العامل المغربي أقل بكثير من ثمن الستمائة فرنك ؛ وهي تبيعه للمستصدرين من رجال الأعمال الأوروبيين بهذا الثمن بعدان تحسب حسابها الثمن الأولي ، ولنفقات نقله ، ولأرباحها بعد ذلك ... ومن هنا يمكن تقدير ثمن الشراء الأولي ، الذي يكشف بوضوح عن مدى انتهاك الاقتصاد الاستعماري لمجهود الانسان المستعمر ، ومادته الأولية معاً ؛ ثم يتضح كذلك الحذر المتطلب من الباحث المحلي أو المحايد ، كي لا ينخدع بالاحصاءات الأجنبية التي كثيراً ماتكتفي « بنصف » الحقيقة في افضل الحالات !.. المترجم

عمل .) ...

وإنه لمن الممكن أن تتم المبادلات مع الغرب على نفس هذه القاعدة ، ومع ذلك فاننا نصطدم في هذا الجانب بـ « كتلة نقد » كانت قد كشفت في مسألة البترول الإيراني عن إرادتها في المحافظة على تفوق النقد على المادة الأولية ولكن البلاد الأفريقا سيوية تستطيع أن تستوحي من نفس هذه السياسة الاقتصادية ، فتواجهها بسياسة مماثلة ، بتكوينها في وجهه « كتلة النقد » : « كتلة المادة الأولية » .

وبتعبير آخر ، اذا كان مبدأ الاقتصاد الفدرالي ذا قيمة في القطاعات الزراعية والصناعية للاقتصاد الافريقاسيوي ، فهو لا يفقد قيمته أيضاً في قطاع تسويق المادة الأولية ، ليواجه بفعالية ، ستراتيجية التروستات المالية ، وبطريقة عامة : إرادة القوة .. إنها الوسيلة الوحيدة لتلافي بعض الشذوذات « الأعراضية » : (symptomatiques) في سوق المادة الأولية . فعندما عانى مطاط بلاد جنوب شرقي آسيا (الذي يكون عنصراً حافزاً في اكتمال اقتصاد هذه البلاد انكماشا جديا في ذات اللحظة التي دلت فيها الإحصائيات على نمو مستمر في منحنى الاستهلاك ، لا يسعنا أن نعتبر هذا الأمر غير حالة « أعراضية » ...

وما من ريب في أن هذه الظاهرة تعبر عن تأثير العوامل « الفوق — اقتصادية » التي تضلل القانون الطبيعي للعرض والطب . والواضح أن هذه العوامل ناتجة عن حصر مشكلة المبادلات بين بلاد « الكتلة النقدية » والبلاد المنتجة للمادة الأولية في الإطار السياسي ، لأن البلاد الأولى تريد أن تطبع هذه المبادلات بطابع النزوعات الموائمة لخطها السياسي الخاص .. ولا يمكن ان يزال تأثير هذه العوامل إلا بتنظيم صائب لسوق المادة الأولية ، وتسويقها بواسطة البلاد الأفريقا سيوية حسب مبدأ الاقتصاد الفدرالي . ولكننا نلاحظ أن هذا المبدأ متفق بالفعل — (في كل قطاعات الاقتصاد الأفريقا سيوي حيث سبق أن بينا مواءمته فيها) — مع المبدأ الأخلاقي الأساسي « للأفريقا سيوية » ، أعني مع روح اللاعنف !.. لأنه لا يمكننا أن نتصور تخطيط أقتصاد فدرالي في منطقة لا يكون فيها خطر الحرب مستبعداً من أساسه . اذ لا يمكننا أن نصنع « حصيلة » مشتركة مع رفيق لا نستطيع أن نواصل معه إلا جزءاً من الطريق !..

وفضلا على ذلك فان هذا الاعتبار يبرر بوضوح مدى عدم الانسجام الذي ينتاب بعض الحكومات المعينة المنبثة على المساحة الأفريقا سيوية ، عندما تستسلم للشعوذة واضعة المشاكل في حدود القوة ، في الدائرة التي يجب أن توضع فيها المشاكل في حدود الكينونة ، وذلك بحكم الضرورات الداخلية لهذه البلاد ، وبحكم اتجاهها في الوضع العالمي الحاضر الموسوم بطابع مقتضيات السلام ...

وباعتبار هذه المقتضيات يصير الاقتصاد عنصراً أساسياً من عناصر : « مهمة الافريقاسيوية » (La Vocation de l'Afro - Asiatisme) : إنه يصير في هذا المستوى الوسيلة التي تتيح الحياة للشعوب الافريقا سيوية ، وفي ذات الوقت الوسيلة التي تمكنها من التكفل بالرسالة السلامية التي يجب أن ترتكن إليها لمواجهة : « الكتلتين » .. إن الاقتصاد الأفريقا سيوي يستطيع باستمالته « الكتلتين » إلى التنافس على ما عسى أن تؤول إليه المنافسة ، إلى وضع قابل للانفجار !.. ولقد بين مشروع بناء « سد أسوان » أن هذه المنافسة يمكنها أن تكون خصبة ، عندما يعرف كيف يستبعد منها ما يمكنه أن يعطيها طابعاً حاداً وعاطفياً !.. ولقد عرفت الحكومة المصرية كيف تجعلها كذلك ، وإن بعض رجالات الاقتصاد النابهين الذين يلاحظون عواقب مثل هذا التنافس الاقتصادي على علاقات « الكتلتين » يستبينون خلاله مسبقاً (مثل السيد الفريد سوفي بفرنسا) إمكان نقطة التقاء بين الكتلتين .. : « في الجنوب التاعس » ! وعندئذ تلتحم حلقة الوحدة البشرية على محور : طنجة — جاكرتا في الحقل الاقتصادي ، وذلك إذا ما حرصت الشعوب الافريقاسيوية على تكوين « وعيها الاقتصادي » مع إدراكها في الوقت نفسه لقيمته التاريخية في العالم المعاصر كعنصر من عناصر التقدم والسلام .

مالك بن نبي

ترجمة : الطيب الشريف